الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ١٩، المعقودة يوم الجمعة ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

الرئيس: السيد كيتيكون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

المحتويات

البند ٨٤ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

البند ٩٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

البند ١٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.4/51/SR.19
27 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٨٤ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/51/13 و 369 و 370 و 371 و 439 و 476 و 495 و 509، و A/50/915-S/1996/235)

١ - السيد هانسن (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى) (الأنروا) : قدم تقرير وكالة الأنروا (A/51/13) فقال ان الوكالة ربما كانت الهيئة الوحيدة التي دعمت اللاجئين الفلسطينيين طويلاً في كافة المجالات الخمسة من عملياتها. ذلك أن الوكالة التي يشكل اللاجئون الفلسطينيون معظم موظفيها قد أنشأت نظاماً للتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية غطى جميع اللاجئين الفلسطينيين. وقد استطاعت بفضل هذه الخدمات أن تحقق أعلى مستوى لمحو الأمية في المنطقة، وأن تجعل نسبة نجاح الطلاب في مدارس الأنروا بوجه عام أعلى مما هي بين الطلاب في مؤسسات التعليم الوطنية. أما في الخدمات الصحية فقد استطاعت أن تحقق أدنى نسبة من وفيات الرضع في العالم العربي. بيد أن كل هذا لا يعني أن الوكالة تهيئ للاجئين أحوال معيشة سلمية هانئة. فمع ان الوكالة تحاول بمواردها المتواضعة أن تلبي الحاجات الأساسية جداً للاجئين فإن حالتهم عسيرة جداً وهم يستحقون المساعدة التي يستطيع المجتمع الدولي أن يهيؤها لهم. وظروف اللاجئين في لبنان شاقة جداً، ليس بسبب نقص الظروف السليمة فحسب وانما أيضا بسبب الضغوط النفسية والإحساس باليأس لديهم. كما أن سكان قطاع غزة والضفة الغربية يحيون أيضا في ظروف صعبة في المرحلة الراهنة من عملية السلام، ورغم أن الأنروا تحاول الإبقاء على المستوى الحالي للخدمات التي ينالونها فهي تجابه مشقات عسيرة جداً في هذه العملية. وأي تقليل في مستوى الخدمات التي ينالونها يجعل اللاجئين يخافون من توقف دعم المجتمع الدولي الذي استمر أكثر من ٤٥ سنة.

٢ - وأشار إلى تغيرات هامة في أنشطة الوكالة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. فقد انتقل مقر أنشطة الوكالة من فيينا إلى قطاع غزة. وصاحبت هذا الانتقال صعوبات جمة، ولكن أمكن التغلب عليها. كما أن ليس كل الدول الأعضاء التي اهتمت بهذا الانتقال ودعت إلى تمويله من التبرعات قد أمدته بالوسائل اللازمة لتنفيذه. وقد تجاوز العجز المالي في تمويل هذه العملية ثلاثة ملايين دولار. وأبدى المفوض العام أمله في أن تعمل الدول الأعضاء التي قررت تمويل نقل مقر الوكالة من التبرعات على دفع المساهمات اللازمة.

٣ - وبصدد نقل المقر إلى قطاع غزة، بدأت الوكالة تعيد تشكيل قطاعي التنظيم والإدارة. وهذه العملية شبه منفذة حاليا، ومن الأرجح تقديم معلومات عن بعض نتائجها إلى المشتركين في مؤتمر المانحين والبلدان المضيفة الذي سيقام في عمّان خلال بضعة أسابيع.

٤ - كما اتسمت الفترة التي يغطيها التقرير بتغير حادٍ في الجو السياسي. فرغم ما خلقته انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ من تفاؤل وأمل في المستقبل، ساء الوضع

السياسي كثيراً عقب احداث شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس التي أودت بحياة كثير من الأبرياء تماماً. كما سبب اغلاق المناطق المحتلة عدداً من الصعوبات الجسيمة. وتجددت حدة الحالة في أيلول/ سبتمبر نتيجة الصدامات في قطاع غزة والضفة الغربية. وجدير بالذكر أن هذه الأحداث واغلاق المناطق المحتلة تركت أثراً سلبياً شديداً في وضع اللاجئين الفلسطينيين. إذ هبطت مؤشرات الدخل الفردي بين السكان ٤٠ في المائة. وفي هذه الظروف غير المواتية، تعسرت جدا تلبية حاجات السكان الفلسطينيين. كما واجهت الوكالة ما واجهه سكان المناطق المحتلة من مشكلة تقييد حرية الانتقال. وأشار هنا إلى أن هذه المشاق قللت فعالية الأنشطة المنفذة وقد أحيطت السلطات الاسرائيلية علماً بالمعلومات المتصلة بذلك، فأظهرت تفهماً سليماً للحالة، ويؤمل منها أن تضاعف جهدها لمساعدة الوكالة في حل المشكلة. ورغم تحسن حرية الانتقال نوعاً ما، فلا يمكن القطع حالياً بامتثال اسرائيل لإلتزاماتها في المادة ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

٥ - وقال إن الأموال التي تحاول الوكالة بها تخفيف عسر الحالة الاقتصادية محدودة جداً. ومع ذلك أمكن إنشاء برامج لخلق وظائف لبعض الفلسطينيين، وهؤلاء جزء بسيط من جيش عرمرم من العاطلين. ولا يمكن حل هذه المشكلة على حساب الدعم والعون الانسانيين. والسبيل الوحيد لحلها هو وجود عملية سياسية تنهي نظام إغلاق المناطق المحتلة وتساعد إلى حد ما في تطبيع الحالة في المنطقة.

٦ - وبرامج الأنروا لا تُنفذ في قطاع غزة والضفة الغربية والمناطق المحتلة وحدها. فمعظم العمليات تجري في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية حالياً، حيث أن السواد الأعظم من اللاجئين موجود في هذه المناطق الثلاثة. كما أن اكثر من نصف مخصصات ميزانية الوكالة مرصودة لهذه المناطق. ومن الصعب جدا على الوكالة في نفس الوقت الإبقاء على المستوى الكافي للخدمات. فالأنروا ليست جمعية خيرية توزع المساعدات التي تأتي من المانحين، وانما مهمتها تنظيم الفئات التي تتكفل بتمويل اللاجئين. فمن الضروري قبل كل شيء تحديد المعدل اللازم من الخدمات لـ ٣,٢ مليون لاجئ مسجل، تم حساب نفقات أنشطتها. ورغم أزدياد ميزانية الوكالة في السنوات الأخيرة، فإن هذا الازدياد لا يتكافأ مع حجم الاتجاهات السلبية. مثال ذلك أن مؤشرات نمو السكان نتيجة شدة ارتفاع نسبة المواليد في المنطقة وعودة سكان المناطق المحتلة الذين يريدون العمل تحت قيادة السلطة الفلسطينية قد بلغت ٥ في المائة كل سنة. واذا استمرت هذه الاتجاهات سيتعين على الأنروا تقليص نطاق خدماتها. وقد صار متعذرا بالفعل استمرار العمل مع عجز الميزانية للسنة الرابعة على التوالي. وكان المراقب المالي للوكالة قد ذكر قبل بضعة أيام أن رصيد الوكالة لا يكفي لسداد مرتبات موظفي الوكالة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، بيد أن تبرع الاتحاد الأوروبي الذي جاء في وقته قد حل المشكلة. وواضح أن الاجراءات الاقتصادية القاسية لم تساعد في حل الأزمة المالية العسيرة، لأنها أرغمت الوكالة على أن تخفض بشكل حيوي مصروفاتها في عمليات مثل استخدام المباني وصيانة السيارات. وستزيد هذه الاجراءات من نفقات الوكالة مستقبلاً. فقد منع تنفيذها الوكالة من تعيين معلمين جدد، وزاد من إكتظاظ الفصول الدراسية في مدارس الوكالة. ولا يمكن لأي نظام تعليمي أن يعمل على هذا الشكل. وقد عقدت الوكالة في أيلول/ سبتمبر مؤتمرا للمانحين. ومما يبعث على الارتياح أن المانحين الدوليين قد استجابوا لنداء تقديم الأموال وساهموا بمبلغ ١٥ مليون دولار

للوكالة. وهناك مؤتمر آخر سيقام قريبا في عمان. إذ تبين التقديرات أن عجز ميزانية الوكالة يقارب ٦٠ مليون دولار، مما يعني أن على الوكالة تقليص برامجها، وهذا يترك عواقب وخيمة جدا على اللاجئين.

٧ - السيد آس (النرويج) مقرر الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: قدم تقرير الوكالة لعام ١٩٩٦ (A/51/509) قائلاً ان الأنروا تجتاز الآن أزمة عسيرة تهدد صميم وجود الوكالة التي تخدم أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني. وقد استطاعت الأنروا مع مر السنين أن تواجه الصعوبات المتزايدة وأن تنجح فيما أسنده المجتمع الدولي اليها من ولايات. بيد أن الأزمة الحالية لا نظير لها في الحجم والخطورة. واذا لم يستطع المجتمع الدولي حل مشكلة العجز الأساسي في ميزانية الوكالة فسيكون على الأنروا أن تقلل خدماتها للاجئين كماً وكيفاً. ويؤمن الفريق العامل أن الجمعية العامة لا تستطيع أن تواجه هذا الاحتمال. ولا بد أن جميع أعضاء اللجنة قد صُدموا عندما علموا من التقرير الخاص الذي أصدره المفوض العام للأنروا عن الأزمة المالية للوكالة، وكان مرفقاً بمذكرة من الأمين العام (A/51/495)، أن الوكالة ستواصل عملها حتى تستنفذ جميع الأموال المتاحة ثم تعلن إفلاسها وتوقفها عن العمل.

٨ - ونظراً لادراك الفريق العامل خطورة الحالة، فقد اجتمع بشكل غير رسمي يوم ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ لمناقشة الأزمة المالية والنظر في طرق تساعد الفريق بوصفه هيئة تابعة للجمعية العامة على دعم المفوض العام. وقد شعر أعضاء الفريق العامل خلال الاجتماع أنهم يتصرفون باسم جميع أعضاء اللجنة والجمعية العامة بأسرها لأن الجمعية العامة هي التي أعطت الوكالة ولايتها، ولأن المفوض العام هو المسؤول عن تنفيذ برنامج الوكالة. ومن واجب الجمعية العامة أن تدرك تماماً محنة الوكالة وتحاول إيجاد حل للأزمة.

٩ - والفريق العامل جزع من نفاد رأس المال العامل للوكالة ومن أن هذا الوضع قد يؤدي إلى استقطاعات في الخدمات المقدمة، خصوصاً في مجالات التعليم والرعاية الأساسية والإغاثة والخدمات الاجتماعية. وسيكون على الأنروا في السنوات القادمة تحديد واجتذاب الموارد التي تحتاجها لخدمة السكان اللاجئين الذين تتزايد حاجاتهم كل عام ٥ في المائة نتيجة مزيج من النمو الطبيعي، والتضخم، والمسجلين الجدد. ويحث الفريق العامل بشدة كافة الحكومات على مراعاة هذه الاعتبارات عند تقريرها معدل مساهماتها للأنروا لعام ١٩٩٧. كما يحث جميع الحكومات أن تتبرع للوكالة إذا لم تفعل ذلك حتى الآن، ويحث الحكومات التي ساهمت بتبرعات قليلة نسبياً أن تزيد مقدار تبرعها، وتحث الحكومات التي كانت سخية في تبرعاتها في الماضي أن تستمر في سخائها وأن تزيده، وتحث الحكومات التي أبدت اهتماماً خاصاً برعاية اللاجئين الفلسطينيين، لا سيما الدول الغنية بالمنطقة، أن تنظر في امكانية تبرعها أو زيادة تبرعاتها.

١٠ - وختاما قال ان الفريق العامل يشعر بأن من واجب الجمعية العامة الآن أن تعمل أكثر من أي سنة سابقة لتأمين الموارد اللازمة للأنروا لكي تؤدي ولايتها التي أسندها المجتمع الدولي إليها، لا سيما إزاء النمو

الطبيعي للسكان اللاجئين، وتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية في ميدان عمليات الوكالة، واحتمال آثار تزعزع الوضع السياسي في شدة تخفيض أنشطة الوكالة.

١١ - السيد القدوة (المراقب عن فلسطين) : قال ان وفده يعتبر البند ٨٤ من جدول الأعمال من أهم بنود جدول أعمال الجمعية العامة. وهو يرى عند تناول هذا البند ضرورة إدراك الخطر على مصير ٣,٣ مليون لاجئ فلسطيني يمثلون أكبر وأقدم مشكلة للاجئين في عالمنا المعاصر.

١٢ - وقال إن للاجئين الفلسطينيين حقاً طبيعياً في ديارهم وممتلكاتهم. وفيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، فان الجمعية العامة قد كررت تأييد هذا الحق كل سنة منذ صدور قرارها ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٤٨ الذي تؤكد الفقرة ١١ منه حقهم في العودة إلى ديارهم أو دفع تعويضات لهم إذا شاؤا عدم العودة. وهذا الحق الفردي غير القابل للتصرف لا يتلاشى مع الزمن، ولا يجب الخلط بينه وبين حق الأشخاص المشردين في العودة إلى الأرض التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وهو حق أكده قرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) ويجب تنفيذه خلال الفترة الانتقالية التي تمثلها عملية السلام الجارية وفق الاتفاقات بين إسرائيل وفلسطين. كما يجب عدم الخلط بين حق كل فلسطيني في الجنسية والمواطنة الفلسطينية.

١٣ - وقامت الأنروا خلال سنوات طويلة بدور حاسم في منع تفاقم هذه الكارثة البشرية، وساعدت كثيراً في تأمين ما يلزم من إغاثة ورعاية وتعليم لجيلين من اللاجئين على الأقل، والمؤكد أن أي استقطاع في خدمات الوكالة له عواقبه الوخيمة. والصعوبات التي تواجه عملية السلام حاليا، وتدهور الحالة في الأراضي المحتلة يجعلان المسألة ذات طبيعة عاجلة لاستمرار هذه الخدمات.

١٤ - وقال ان الجانب الفلسطيني قد حاول دائماً إيجاد علاقة بناءة بالأنروا على كافة المستويات. وازداد تعزيز هذا التعاون المتبادل مرة أخرى عندما انتقل مقر الأنروا إلى مدينة غزة، وجرى توقيع اتفاقية المقر بين الوكالة والسلطة الفلسطينية.

١٥ - السيد فاولر (كندا) : قال إن التحديات التي تواجه إدارة عمليات الأنروا وميزانيتها تشغل بال كندا. ويدرك وفده أن الأنروا بذلت جهوداً لمواجهة مشاكل ميزانيتها منها عقد اجتماع طارئ للمانحين والحكومات المضيفة في عمان يوم ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦. وكندا سعيدة بنتائج هذا الاجتماع، فقد رصد أموالاً كافية تتيح للأنروا التغلب على وضعها المالي الصعب، على الأقل خلال عام ١٩٩٦، وتساعدها على مواصلة تأمين خدماتها القيمة التي يعتمد عليها كثير من اللاجيئن الفلسطينيين. وقد أبرز المفوض العام والمانحون خلال هذا الاجتماع بعض المشاكل الهيكلية التي تواجه الوكالة وكانت سبباً في الأزمة الحالية. وكندا تشيد بجهود المفوض العام في تصديه لبعض هذه المشاكل. ومن واجب الوكالة في نفس الوقت أن تراعي النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي وردت في تقرير مجلس مراجعي الحسابات.

١٦ - ورأى أن تطور عملية السلام يستوجب مرونة كافية في أسلوب الوكالة في أيصال خدماتها، لتمكينها من التكيف مع الظروف المتغيرة في شتّى الميادين. ومع إيمان كندا بأنه لا مفر من إدخال بعض التغييرات في أسلوب إيصال هذه الخدمات، من الواجب توقيت هذه الخدمات بحيث تساعد تطور عملية السلام. ومن الأهمية الخاصة هنا شرح هذه التغيرات للاجئين. وترحب كندا في هذا المجال بنقل مقر الأنروا من فيينا إلى المنطقة، فهذه الخطوة تساعد على إدخار كثير من النفقات ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. وتحث كندا البلدان التي لم تساهم حتى الآن بتبرعات تتكافأ مع مصالحها ومواردها أن تزيد مساهمتها إلى معدلات مناسبة. وهي تثنى على جهود المفوض العام في توسيعه لقاعدة المانحين، فهذا لا يزيد فقط من استقرار المنظمة مالياً وإنما يبدي أيضاً للاجئين الفلسطينيين إلتزام المجتمع الدولي بتحسين ظروفهم ريثما يظهر حل دائم لمشكلة اللاجئين.

١٧ - ومضى قائلاً إن كندا تدرك الأحداث الفاجعة التي كانت خلفية لإغلاق السلطات الإسرائيلية للأراضي المحتلة مراراً وتكراراً. ومع ذلك فإنها منزعجة كثيراً لآثار هذه الإجراءات في الحالة الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وفي موارد الأنروا وبرامجها. كما أن قيود السفر خلال إعلان المناطق المحتلة زاد صعوبة عمل موظفي الأنروا وتنقلهم، وبالتالي زاد مشاكل الوكالة تعقيداً. وتحث كندا، لصالح عملية السلام وبوصفها من كبار المتبرعين للأنروا، إسرائيل على التصدي لمشاغلها الأمنية بطرق لا تترك عواقب خطيرة على الحالة الاقتصادية للأراضي المحتلة، ولا تعرقل عمل موظفي الأنروا، لأن سفرهم بين الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية ما زال أساسياً لهم. وستظل كندا نصيرة قوية للأنروا لأن لها دورها الهام في حل مشكلة اللاجئين، وهي تدعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى الاستجابة إلى حاجات الوكالة.

١٨ - السيد نعمة (الأردن) : أشار إلى أن الأردن قد لجأ إليها حوالي ٤٠ في المائة من اللاجئين المقيدين لدى الأنروا، وما زالت تساعدهم بكل الطرق الممكنة. وهي ثاني أكبر جهة مانحة رغم مواردها المحدودة. وتناشد حكومة الأردن المجتمع الدولي أن يساعد في ذلك، وتحثه على معاونة الأنروا في جهودها لتحسين مستوى الخدمات المقدمة وتخفيف معاناة السكان. ورأى أن نقل مقر الأنروا من فيينا إلى غزة قد ساعد على زيادة فعالية عمل الوكالة، ويجب عدم الظن بأنه قد قلل أهمية الوكالة. فمهمة الوكالة حماية فئات واسعة من اللاجئين من أية ظروف مناوئة، وأداء هذه المهمة يساعد عملية السلام.

١٩ - ورأى أن زيادة عدد اللاجئين يجب أن تصاحبها زيادة في حجم المساعدة، ومن الضروري لهذا الهدف البحث عن مصادر أخرى للأموال. ويجب أن يكون البحث عن طرق لحل مشكلة اللاجئين في إطار تسوية شاملة وفقاً لمعايير القانون الدولي ولقرارات الجمعية العامة. ولتمكين عملية السلام من إحراز نتائج محسوسة على الطبيعة، لا بد من تنمية اقتصاد المنطقة، بمنح عقود للمقاولين، وخلق الوظائف، وإتاحة الخدمات المجتمعية وما شابه. وتشارك الأردن المفوض العام في قلقه إزاء الصعوبات التي تواجه الوكالة وموظفيها في غزة والضفة الغربية نتيجة التدابير التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية، وتدعو إلى تخفيف هذه التدابير لأنها تسئ إلى الحالة الاقتصادية والاجتماعية للاجئين.

٢٠ - السيد هيزلان (تركيا) : أشار إلى استمرار إبلاغ الدول الأعضاء خلال السنوات الأخيرة بالصعوبات المالية الجسيمة للأنروا، وقد نوقشت طرق ووسائل علاج هذه الحالة باستفاضة في دورات سابقة. وواضح من بيان المفوض العام عدم حدوث تقدم محسوس في هذا الصدد. بل إن عجز الأنروا ظل يتصاعد وبلغ نقطة حرجة جداً تهدد صميم وجود الوكالة. وتؤمن تركيا بأن الوكالة قد نظرت بعناية في جميع إمكانيات تقليل نفقاتها. كما يؤمن وفده أن جميع التخفيضات الممكنة في الخدمات الثانوية قد حدثت فعلاً، وأن أية تخفيضات أخرى في الرنامج لا بد أن تؤثر في الخدمات الحيوية الدنيا المقدمة حتى الآن.

٢١ - ومعلوم جيداً أن الوكالة تقدم ثلاثة أنواع من الخدمات من أموال ميزانيتها العادية وهي: الغذاء والصحة والتعليم. والدول الأعضاء المثلة في اللجنة ليست قادرة على البت في تخفيضات الخدمات الأساسية المقدمة للاجئين الفلسطينيين. وقد يغفر التاريخ الأخطاء السياسية، ولكن الأجيال المقبلة لن تغفرها إذا تركنا ٣,٣ مليون فلسطيني يقيمون في مخيمات للاجئين حسنة التنظيم ولكن دون الكفاية من الغذاء والرعاية الصحية والتعليم، في وقت يزداد التأكيد فيه على الجهود الإنسانية.

٢٢ - وأخيراً أبدى جزع تركيا من تطور الأحداث في الشرق الأوسط وعدم تقدم عملية السلام. فإنسداد طريق عملية السلام في الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة قد يوقفها تماماً ويبدد قوة اندفاعها. ولا يمكن إنهاء محنة اللاجئين الفلسطينيين إلا بتحقيق السلام في المنطقة. وأبدى تأييد تركيا لجميع مبادرات البحث عن تسوية قائمة على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

٢٣ - السيد تاكاهاشي (اليابان) : قال إن اليابان تقدر أن السنة الماضية كانت فترة انتقال هامة للأنروا. وحيث أن الجمعية العامة مددت فترة ولاية الوكالة ثلاث سنوات أخرى خلال الدورة الخمسين، فإن الأنروا تجهد لإصلاح عملياتها، وترحب اليابان في هذا الصدد بنقل مقر الأنروا إلى ميدان عملياتها.

٢٤ - ونظراً لأن اليابان تدرك أن سلام العالم وازدهاره لا يمكن ضمانهما دون سلام واستقرار في الشرق الأوسط، فقد أيدت بشكل فعال الجهود الدولية لحث عملية السلام قدماً. وفي آب/ أغسطس الماضي، زار وزير خارجية اليابان المنطقة وشجع الأطراف على تجديد التزامها بعملية السلام وزيادة جهودها لتنميته. كما زار الرئيس عرفات اليابان في أيلول/ سبتمبر بدعوة من حكومة اليابان. وأحدث من ذلك عهداً ما قام به المبعوث الخاص لرئيس وزراء اليابان من زيارة المنطقة وقابل خلالها قادة مصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية.

٢٥ - وأبدى عميق قلق حكومته إزاء المجابهات الأخيرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فهي خطر على عملية السلام. ولا بد أن يتوصل الإسرائيليون والفلسطينيون لاتفاق في أسرع وقت ممكن حول قضايا الخليل واستمرار المفاوضات حول مسائل أخرى معلقة، مثل حرية الانتقال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنهاء إغلاق الأراضي المحتلة، واستئناف محادثات التسوية النهائية. ورأى أن قرار إغلاق الضفة الغربية وغزة الذي ظل سارياً نحو عشرة شهور قد زاد البطالة، وسبّب عنتاً كبيراً للسكان الفلسطينيين، وقلل

كثيراً من إيرادات السلطة الفلسطينية. ويأمل وفده أن تتخذ إسرائيل إجراءات لإنهاء إغلاق الأراضي دون أي تأخير جديد. ونظراً للصعوبات التي تواجه الفلسطينيين، أعلنت اليابان في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر مساهمتها بواسطة الأنروا بمساعدة غذائية تقارب قيمتها ٧,٣ مليون دولار.

٢٦ - وتؤمن اليابان وسط تقلب الحالة في هذا الوقت بأن على وكالات الأمم المتحدة دوراً هاماً في مساعدة الشعب الفلسطيني. وضروري في نفس الوقت تغذية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تشجع تنمية المنطقة وتعزز الحكم الذاتي المحلي. ومن الأهمية إطلاع سكان المنطقة على النتائج المحسوسة لعملية السلام على الطبيعة. ولهذه الغاية تبذل اليابان جهوداً للتعاون في عدة جوانب، منها مساعدة اللاجئين الفلسطينيين من خلال الأنروا. ومنذ أن تعهدت اليابان بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لفترة السنتين في عام ١٩٩٣، دفعت فعلاً ما يقارب ٢٣٠ مليون دولار، مما جعلها أكبر بلد مانح لمساعدة الفلسطينيين.

٢٧ - والعجز المالي للوكالة للسنة الرابعة على التوالي يدعو للإنزعاج. ولا بد من مواجهة هذه المشكلة بأسرع ما يمكن، لا سيما وأن انخفاض مساعدات اللاجئين قد يؤدي إلى عواقب خطيرة في استمرار عملية السلام. وإذ ترحب حكومته بجهود الوكالة لتقليل عجز ميزانيتها العادية، فهي تؤمن باستئصال الأسباب الجذرية للمشكلة وتوسيع قاعدة المانحين وتعزيز الشفافية في ميزانيتها العادية. ويأمل وفده أن تؤدي التدابير التي يتخذها المفوض العام حالياً لتبسيط الإدارة إلى فعالية إزالة العجز أو على الأقل تخفيفه.

٢٨ - وأنهى حديثه فقال إن وفده طالب الدول الأعضاء مراراً قبل ذلك بتبسيط وتقليل عدد القرارات المتعلقة بالأنروا، وهو يأمل أن تتمكن الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين من دمج القرارات المتشابهة في وثيقة واحدة.

٢٩ - السيد يافئي (الصين) : قال ان وفده يلاحظ بارتياح نقل مقر الأنروا من فيينا إلى غزة، مما يظهر التزام الوكالة بقضية السلام والتنمية في فلسطين، وثقتها بالسلطة الفلسطينية. كما أن هذه الخطوة تشجع التنمية الاقتصادية في غزة. وزادت الأحداث الاخيرة في المنطقة تعقيد مشكلة اللاجئين. ولعمل الوكالة في هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلام في الشرق الأوسط أهمية خاصة في نجاح تلك العملية. وتحث الصين جميع الأطراف المعنية على التغلب على العقبات الحالية وتعزيز التعاون مع الأنروا بما يخدم عملية السلام.

٣٠ - وأبدى تأييد وفده لإصلاح الأنروا في ضوء الوضع الجديد، ورأى أن المؤتمر الذي أقيم في عمان بين الأنروا وكبرى البلدان المانحة يعبر عن رغبة الوكالة في تحسين عملية مشاوراتها وتقوية تعاونها مع البلدان المعنية، وهو تعاون يستحق دعم المجتمع الدولي وموافقته. ودعمت الصين لسنوات كثيرة عمل الوكالة، وساعدت من خلالها شعب فلسطين. واتخذت الصين قراراً بالتبرع إلى الأنروا في عام ١٩٩٧. وأبدى أمله في أن تتغلب الوكالة على مصاعبها المالية الراهنة بجهود مشتركة بين الأنروا والبلدان المانحة.

٣١ - السيد زكي (مصر) قال ان عملية السلام التي بدأت في الشرق الأوسط قد أحيت الآمال في سرعة التسوية النهائية لمشكلة فلسطين ومنها قضية اللاجئين. بيد أن سياسة إسرائيل الحكومية حاليا تفضل القول على العمل وتهدد بالخطر تحقيق هذه الآمال.

٣٢ - وقد أمدّت الأنروا شعب فلسطين بمساعدات هامة من شتى النواحي، وازدادت كثيراً أهمية دورها في فترة الانتقال الحالية. ويأمل وفده في هذا الصدد أن يحسّن نقل مقر الوكالة إلى غزة فعالية عملها. وأشار إلى تقرير المفوض العام للأنروا الذي عرض الحالة المالية الخطيرة للوكالة، فقال ان وفده ينبه اللجنة إلى ما سيتركه استمرار عدم دفع الاشتراكات من أثر على الشعب الفلسطيني الذي يجد نفسه حالياً في موقف اجتماعي وسياسي واقتصادي صعب. ويحتاج الشعب الفلسطيني اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى مساعدة المجتمع الدولي. ويلاحظ وفده بعميق القلق تكرار إشارة تقرير المفوض العام إلى سياسة العزل الإسرائيلية، سواء في المناطق المحتلة أو مناطق الحكم الذاتي. ويجب وقف هذه السياسة والغاء نظام العزل دون قيد أو شرط، لإزالة الحاجز النفسي الخطير الذي يعرقل الحوار السياسي بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

٣٣ - ومضى قائلا إن مساهمات مصر في قضية سلام الشرق الأوسط معروفة للجميع، وهي تؤيد بتصميم دور الأنروا في تأمين المساعدة للشعب الفلسطيني. وقررت مصر مؤخرا أن تضاعف مقدار تبرعها السنوي لميزانية المنظمة. ويدعو وفده الدول والمانحين الآخرين أن يساعدوا الوكالة لتمكينها من أداء مهامها، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة جميع حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفقاً لمبادئ مؤتمر مدريد ولاتفاقات السلطة الفلسطينية مع إسرائيل.

٣٤ - السيد عبده لاي (غانا) : قال انه خلافاً للتوقعات، لم تنجح كثيرا عملية حشد الموارد للأنروا التي يعتمد تمويلها أساساً على التبرعات. ونتيجة لتدهور الوضع المالي للوكالة أنشأت الجمعية العامة عام ١٩٧٠ الفريق العامل المعني بتمويل الأنروا. وتدرك غانا باعتبارها عضوا في هذا الفريق العامل هذا العجز في ميزانية الوكالة الذي حدث رغم جهود بعض المانحين ورغم الجهود الجبارة من رئاسة الوكالة.

٣٥ - وقال إن برنامج تطبيق السلام قد أدخل عقب توقيع إعلان الترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وينص هذا البرنامج على مشروع لاستثمارات واسعة التنوع في مجال عمليات الوكالة. وأبدى أمل وفده في أن يؤدي نقل مقر الوكالة إلى ميدان عملياتها إلى زيادة تقديرها للمشاكل على الطبيعة، وان يساعدها في إتباع ولايتها بأسلوب أجدى تكاليفاً. وأية موارد إضافية وجديدة هي وحدها القادرة على تغيير الحالة وتمكين الوكالة من استئناف خدماتها التي انخفضت بسبب تدابير التقشف.

٣٦ - السيد المدير (الجماهيرية العربية الليبية) : أشار إلى جهود الأنروا الإنسانية في تحسين أحوال معيشة اللاجئين الفلسطينيين رغم صعوباتها المالية وتدابير إسرائيل التي لا تساعد أنشطة الوكالة

ولا تعطي موظفيها كامل الحرية في أداء عملهم. وأكد حاجة الأنروا إلى مواصلة أنشطتها الإنسانية وحاجة المجتمع الدولي إلى أن يقدم المساعدة لتمكين الوكالة من وقف تدهور الحالة.

٣٧ - ورأى أن الحل الأجدى هو عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، فهذا هو الحق الشرعي لأي شخص طرد من بلده ظلماً. وهذا الحل معقول أكثر من تأمين المساعدة للمنفيين، وله ما يبرره بالذات في حالة اللاجئين الفلسطينيين، لأن معاناتهم لا نظير لها. وتؤيد الجماهيرية الليبية إنهاء هذه المأساة، وتشاطر الرأي الداعي إلى تمكين اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم. وهو يوجه الانظار إلى الفقرة ٣٤ من تقرير المفوض العام التي ذكرت أن حكومة الجماهيرية العربية الليبية قررت في آب/ أغسطس ١٩٩٥ مغادرة الفلسطينيين البلد. ويود وفده أن يذكر أنه ليس هناك ما يؤكد أن الجماهيرية كانت تنوي طرد الفلسطينيين أو إرغامهم على ترك البلد. وتؤمن حكومته بضرورة عودة اللاجئين إلى ديارهم، وعلى الأنروا تسهيل عودتهم وفقاً لأحكام قرارات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان الذين يرفضون العودة إلى الجماهيرية الليبية بسبب رغبتهم في العودة إلى وطنهم فلسطين، تؤيد السلطات الليبية الاتصالات المباشرة مع السلطات الفلسطينية، وتحاول إقناع إسرائيل بالسماح لهؤلاء اللاجئين بالعودة إلى فلسطين.

٣٨ - ووفده يطالب الدول الكبرى بوقف دعمها العسكري والمالي والاستراتيجي وأي تمويل مباشر أو غير مباشر يساهم في تمويل بناء مستوطنات جديدة، فهذا خطر على أي سلام عادل ودائم في المنطقة. ويدين وفده قرار إسرائيل بتصعيد جهودها لإقامة مستوطنات في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وفي المناطق العربية المحتلة الأخرى. ولا سبيل لأي سلام حقيقي إلا بإنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين عاصمتها القدس، ويحظى فيها المسيحيون واليهود بتساوي الحقوق. فهذا هو الطريق الوحيد لايجاد تسوية شاملة للمشكلة وإنهاء الصراع الدموي بين العرب واليهود.

٣٩ - السيد العواضي (اليمن) : حث اللجنة على مواصلة بذل كل الجهود الممكنة لإنهاء مأساة اللاجئين الفلسطينيين، وطالب المجتمع الدولي بتأمين عودتهم إلى ديارهم في فلسطين المحتلة. ويثني وفده على نجاح أنشطة الأنروا، لا سيما تقدمها منذ توقيع إعلان مبادئ الترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي. وهو يرحب بنقل مقر الأنروا إلى ميدان عملها. وفي نفس الوقت يُقلق اليمن إزدياد الحالة سوءاً في فلسطين، مما زاد عدد اللاجئين. وهو يرى أيضاً أن الحالة المالية للوكالة مدعاة للقلق العميق، لأنها خطر على السلام ورفاه اللاجئين. ويشدد وفده على ضرورة اتباع إجراءات طارئة للإبقاء على المعدل الحالي اللازم لتمويل أنشطة الوكالة.

٤٠ - ورأى أن تتاح لجميع المطرودين من فلسطين فرصة العودة إليها وفقا لإعلان مبادئ ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، التي وقعتها حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. ورأى ضرورة استئناف مفاوضات الوضع النهائي مع السلطة الفلسطينية في أسرع وقت ممكن. وتدعو اليمن

المجتمع الدولي أن يضغط على إسرائيل لتوقف بناء مستوطنات جديدة ولمنعها من ضم الأراضي بالقوة ومصادرتها.

٤١ - السيد العطار (الجمهورية العربية السورية) : أثنى على عمل الأنروا في تأمين الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين وتخفيف معاناتهم وتحسين حالتهم الاجتماعية-الاقتصادية. وأشار إلى الظروف العصيبة العسيرة التي تؤدي بها الأنروا عملها لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين. فعلى المستوى الاقليمي، تواصل إسرائيل احتلالها وتصعيدها لأعمال العدوان ضد الفلسطينيين، وفرض حظر اقتصادي، ومنع التجول، كما دمرت المنازل وأغلقت المدارس. أما على المستوى الدولي، فإن الحكومات المانحة لم تسدد إشتراكاتها في أنشطة الأنروا. كما أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة أعلنت تنصلها من جميع مبادئ عملية السلام.

٤٢ - وأشار إلى أن تقرير المفوض العام قد ركز الاهتمام على الأزمة المالية للوكالة وخطورة عجز الميزانية، ورأى أن لذلك عواقب سيئة على اللاجئين الفلسطينيين وعلى الخدمات التي تقدمها الوكالة لهم. وقد أعلن المفوض العام أن هذه الخدمات ستصبح محدودة أو ستتوقف إذا لم ينخفض العجز بفضل زيادة التبرعات من الحكومات المانحة. وأية زيادة كبيرة في الخدمات تعني تقليص خدمات الوكالة تدريجيا حتى تنحل مشكلة اللاجئين، كما أنها تعني تنصل المجتمع الدولي من التزاماته إزاء مجتمع اللاجئين الفلسطينيين. وعلى المجتمع الدولي ألا يحسب أن نقل مقر الوكالة من فيينا إلى غزة كان يهدف استبعاد الوكالة من عملية النظر في قضية اللاجئين إلى حين التسوية النهائية للقضية. فالغرض من عملية إقامة السلام هو مساعدة اللاجئين الفلسطينيين وتحقيق الاكتفاء الذاتي لهم، ولا يجب اعتبارها بديلاً عن تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٤٣ - وقال إن وفده يعارض قرار الأنروا الأخير بوقف توزيع مخصصات الإعاشة واستبدالها بمدفوعات نقدية. فهذا الاجراء ليس سوى مرحلة أولى في عملية لتخفيف خدمات الوكالة بالتدريج. وقد اتخذت الوكالة في عام ١٩٩٥ عدداً من الاجراءات الجديدة للاقتصاد وتقليل العجز المالي. ولهذه الاجراءات تأثير سلبي في الخدمات التي تقدمها الوكالة، ومن شأنها تخفيف مستوى هذه الخدمات بدلاً من تعزيز أنشطة الوكالة وتنميتها في هذا المجال. ولذلك سوف تتعذر تلبية الحاجات الأساسية الدنيا للاجئين الفلسطينيين. ولا بد من معالجة الأزمة المالية بمناشدة الدول أن تسدد أو تزيد اشتراكاتها، مع البحث عن مصادر تمويل جديدة في نفس الوقت.

٤٤ - السيد نغو جوانغ شوان (فييت نام) : نوه ببرامج الأنروا لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط وتحسين الأحوال الاجتماعية-الاقتصادية ومنها إمداد ٣,٣ مليون لاجئ فلسطيني بالخدمات. وأشار بارتياح إلى نقل مقر الأنروا إلى ميدان عملياتها. ورأى أن هذا يبين التزام المجتمع الدولي باستتباب السلام في الشرق الأوسط. ويثني وفده على عمل الأنروا لا سيما على تأمينها خدمات التعليم والصحة للاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية.

٤٥ - ولا حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين سوى معالجة سببها الجذري مرة واحدة وإلى الأبد. وفييت نام عميقة القلق من بطء عملية السلام وعدم وجود سلام عادل دائم شامل في المنطقة. ورأى أن الحل السياسي بمفرده لا ينهي مشكلة اللاجئين، فلا بد من اقترانه بتنمية مستدامة اجتماعياً واقتصادياً. ويؤكد وفده على ضرورة تنفيذ الترتيب المؤقت الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة، وإعلان مبادئ الترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي. كما ترحب فييت نام باستئناف المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وتأمل أن يكون هذا فرصة لإيجاد حل دائم للصراع العربي-الإسرائيلي. ورغم كثرة الصعوبات الباقية، من المؤكد استمرار عملية السلام لو أبدت جميع الأطراف المعنية كامل التزامها بتنفيذ الاتفاقات الموقعة فعلاً. وكرر إعراب وفده عن دعمه القوي للعملية، وتصميمه على عدم إدخار جهد لتشجيع ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ومنها حقه في تقرير مصيره وإنشاء دولته.

٤٦ - الآنسة روبنشتاين (إسرائيل) : قالت ان العام الذي انقضى منذ انتهاء الدورة السابقة للجمعية العامة كان عاماً خطيراً لإسرائيل والشرق الأوسط بأكمله. فقد حاول أعداء السلام طيلة ذلك العام تدمير أساس السلام مرة تلو الأخرى، وهو السلام الذي ظل بلده يبنيه معظم العقد الماضي. وفي قت سابق من ذلك العام، زلزلت إسرائيل موجة من التفجيرات الانتحارية قام بها الأصوليون الإسلاميون. وفي أيار/ مايو جرى انتخاب السيد نتنياهو رئيساً للوزراء، فأكد المرة تلو الأخرى التزامه باستمرار إتباع السلام مع جارات إسرائيل. بيد أن الحكومة الجديدة منذ يومها الأول واجهت اتهامها بالتحيز ضد عملية السلام. وبدلاً من إعطاء الحكومة فرصة لإثبات التزامها بالسلام واتباع طريقها الخاص في المسألة، واجهت إسرائيل محاولات لإرغامها على اتخاذ قرارات تحت ضغط التهديدات والعنف.

٤٧ - وتتخذ إسرائيل حالياً تدابير واسعة لتخفيف آثار إغلاق المناطق المحتلة المفروض على السكان الفلسطينيين عقب سلسلة التفجيرات الانتحارية. ففي الأسابيع الأخيرة، ارتفع عدد العمال الفلسطينيين المسموح لهم بدخول إسرائيل إلى ٥٠ ألفاً كل يوم، منهم ٢٨ ألفاً من الضفة الغربية و ٢٢ ألفاً من قطاع غزة. وتدرك إسرائيل جيدا الصعوبات الاقتصادية التي سبّبها إغلاق المناطق المحتلة للسكان الفلسطينيين، مع ضرورة التأكيد أن هذا الإجراء لم يُتخذ على سبيل العقوبات الجماعية للشعب الفلسطيني، وإنما كان يستهدف منع وقوع هجمات انتحارية أخرى تأتي من مناطق الحكم الذاتي وتأمين أكبر قسط من الأمان لإسرائيل.

٤٨ - السيد العطار (الجمهورية العربية السورية) : تحدث بناء على نقطة نظام فقال إن اللجنة تناقش تقرير الأنروا وقضية لاجئي فلسطين، وطلب من المتحدثة عدم الخروج عن جدول أعمال الجلسة.

٤٩ - الآنسة روبنشتاين (إسرائيل) : أشارت إلى أن إسرائيل بدورها لا تدخر أي محاولة لتعزيز الهيكل الاقتصادي الأساسي للفلسطينيين، إيماناً منها بأن الرخاء الاقتصادي شرط مسبق لنجاح عملية السلام. وإسرائيل فخورة بحسن علاقاتها العاملة مع الوكالة. ورأت أن الجهود المشتركة معها في مجالات الصحة والتعليم والثقافة أمثلة إيجابية على هذا التعاون. بيد أنها تعرب عن استيائها لاستخدام اللجنة أداة

سياسية. وهي لا تفهم ما الذي يجعل الأمم المتحدة تشعر بأنها مضطرة إلى اتخاذ ستة قرارات ذات لهجة سياسية قوية ولا صلة لها بعمل الأنروا، بدلاً من اتخاذ قرار بتوافق الآراء يمتدح العمل الانساني الهام للوكالة. فهذه القرارات لا تخلق سوى الشقاق بين الدول الأعضاء ولا تأتي بأي شيء إيجابي لحل القضية. وتؤمن إسرائيل في هذا الصدد بضرورة تقليل عدد قرارات الأنروا إلى قرار واحد يتعلق مباشرة بالمهام الإنسانية للوكالة.

٥٠ - السيد هولتر (النرويج) : أكد الأهمية التي تعلقها حكومته على الدور القيم الذي قامت به الأنروا طوال عدة سنوات في تأمين المساعدات الماسة الحيوية للاجئي فلسطين. ومما يعبر عن شدة التزام النرويج بالوكالة كونها من كبرى المتبرعين للأنروا. بيد أن حكومته قلقة من الصعوبات المالية للوكالة ومالها من آثار سيئة على الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين في لبنان والجمهورية العربية السورية والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة. ويجب إيجاد حلول للأزمة، سواء من داخل الوكالة أو خارجها. وواضح أن مجموعة البلدان المانحة لا تستطيع بمفردها حل المشاكل المالية للوكالة. لذلك لا بد من تقصي إمكانيات توسيع قاعدة المانحين، وبالتعاون مع الحكومات المضيفة إن أمكن. وهو يناشد بالذات دول الخليج الغنية بالنفط أن تزيد مساهماتها في الأنروا.

٥١ - كذلك هناك أهمية كبيرة للإجراءات التي تستطيع الأنروا تطبيقها داخل مؤسستها. فمن الأساسي إجراء مراجعة إدارية دقيقة. ومنع نمو الميزانية طريق يستحق الدراسة. وقال إن السيد هانس المفوض العام للوكالة يزيد حالياً اتصالات الأنروا بالمانحين ويصعد حواره حول كيفية حل مشاكل الوكالة. وقد أعاد الاجتماع الخاص في عمان يوم ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ العملية إلى مسارها الصحيح. وهناك آمال كبار على اجتماع المتابعة يوم ١١ كانون الأول/ ديسمبر القادم. ولا سبيل لنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط إلا بتحسين الحالة اليومية للسكان. والواجب أن يقترن استمرار دعم المجتمع الدولي بمساعدات اقتصادية كبيرة، لا سيما للشعب الفلسطيني. وأشار إلى الدور الحيوي للوكالة في هذا الصدد وإلى مسؤولية المجتمع الدولي عن تمكينها من القيام بدورها.

٥٢ - السيد شودوري (بنغلاديش) : قال إن بلده يرحب بتقرير المفوض العام للأنروا، فهو يعطي خلاصة وافية لأنشطة الوكالة في العام الماضي. وقد جاء في التقرير أن عمل الأنروا قد تجاوز في الآونة الأخيرة مجرد المساعدة الإنسانية الأساسية، فقد أفاد بدعمه لعملية السلام في الشرق الأوسط، وكثّف جهوده لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين. وقد كان دعم الأنروا حاسماً في إجراء الانتخابات في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وساهم بالتأكيد في تعميق الشراكة بين الوكالة والسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. ورأى أن نقل مقر الوكالة إلى غزة يساعد في تحسين فعالية وكفاءة عملياتها المتنوعة.

٥٣ - ونوّه هنا بتقديره لجهود الوكالة في زيادة مقدرة الأهالي الفلسطينيين المشردين، من خلال برنامج إئتماني للمشاريع التجارية الصغيرة. وبنغلاديش من كبار دعاة توسيع مرافق الائتمانات الصغيرة في

القطاعات المحرومة من المجتمع للتصدي للحاجات الاقتصادية والاجتماعية للفقراء. ويسعد بلده أن يشارك خبرة بلده في هذا المجال مع الفلسطينيين، ويرحب بمبادرة المفوض العام باستعراض إداري كبير، بهدف صقل وتكثيف عملية إصلاح المؤسسات، لجعل الوكالة، أجدى وأكثر استجابة لحاجات اللاجئين في إطار تطور أوضاع الشرق الأوسط.

٥٤ - ويقلقه أن يلاحظ أن الوضع المالي للوكالة مستمر في التدهور بسبب نقص الدعم من المانحين. وأثَّر هذا في سير عمل الوكالة في بعض القطاعات الاجتماعية الهامة. وتحث بنغلاديش المانحين على زيادة الاستجابة لحاجات الوكالة، وعلى سداد تبرعاتها التي تعهدت بها في موعدها. كما أن القيود التي فرضتها إسرائيل باسم الإجراءات الأمنية قد عرقلت عمليات الوكالة في الشهور الأخيرة. ورأى أن ما يسمى بحاجات الأمن لبلد ما يجب ألا تكون بأي حال خطراً على الجهود المبذولة لتلبية الحاجات اللازمة للشعب الفلسطيني.

٥٥ - وتؤمن بنغلاديش بأن للأنروا دورها المفيد في النهوض برفاه شعب فلسين. ولهذا الدور أهميته الخاصة خلال فترة الانتقال إلى الحكم الذاتي الفلسطيني، وإقامة دولة في النهاية. وهو يؤيد تماماً عمليات الوكالة وملاحظة المفوض العام أن أي تقليل كبير في خدمات الوكالة له عواقب مدمرة على مجتمع اللاجئين الفلسطينيين ولا يخدم المصالح الجماعية للأطراف في المنطقة. ورأى أن تنفيذ جميع الأطراف لاتفاقية السلام تماماً وبأمانة وخصوصاً من جانب إسرائيل يهيئ جواً مواتياً لحل مشاكل الشرق الأوسط ومنها مصاعب الفلسطينيين المشردين.

٥٦ - السيد آل عمران (الإمارات العربية المتحدة) : قال إن الوكالة قدمت مساعدات وخدمات إنسانية طوال ٤٦ سنة لأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ ما زالوا يعيشون تحت الاحتلال وفي المنفى ويشهدون الفاقة والحرمان. والأنروا مستمرة في تحسين خطط عملها وتعزيز نوعية خدماتها الاقتصادية وبرامجها المختلفة. بهدف تحسين أحوال معيشة اللاجئين الفلسطينيين وتهيئة فرص العمل لهم. وتعرقل السلطات الإسرائيلية هذه الأنشطة بحجة الأمن، خصوصاً بإغلاقها المناطق المحتلة، مما زاد حالة اللاجئين الفلسطينيين سوءاً.

٥٧ - وأشار بارتياح إلى عمل الوكالة، خصوصاً ما قامت به من عمل بتنسيق مع السلطة الفلسطينية لتعزيز الهياكل الأساسية وخلق الوظائف، وبناء المدارس ومراكز التدريب المهني، وتحسين أحوال الإسكان، وبناء شبكات لتوريد المياه والمجاري. وقال إن العجز المزمن في ميزانية الوكالة قد أثر في مستوى هذه الخدمات، ليس فقط في مناطق الحكم الذاتي وإنما أيضاً في الجمهورية العربية السورية ولبنان، وهو يدعو للقلق. وفي هذا الشأن تدعو دولة الإمارات المجتمع الدولي التبرع لتغطية العجز، تمكيناً للوكالة من أداء عملها بشكل سليم وتأمين حياة كريمة للاجئين ريثما تنحل مشكلتهم نهائياً، وهي مشكلة ما زال الجانب الإسرائيلي يتجاهلها ويتجنب مناقشتها في المفاوضات، مع أن الجدول الزمني لهذه المفاوضات كان مدرجاً

في الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني. وأبدى أمله في أن يزاول المجتمع الدولي إلتزاماته ونفوذه على إسرائيل لحل مشكلة اللاجئين وفقاً للقانون الدولي.

٥٨ - السيد كين (الولايات المتحدة الأمريكية) : أعرب عن تقديره للمفوض العام للأنروا لما قام به من دور قيم في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في أوقات صعبة وعصيبة. وأشار إلى حدوث تقدم نحو توثيق التعاون مع الوكالة وكبار المانحين حول قضايا الميزانية. ومع أن لدى الأنروا أموالاً كافية تغطي أنشطتها طوال العام، فإن ماليتها ما زالت بحاجة إلى الدعم. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل كامل تعاونه ومساعدته للوكالة لتمكينها من أداء ولايتها بنجاح.

٥٩ - وقال إن معظم القرارات المتخذة في إطار ذلك البند من جدول الأعمال لم تخدم عملية السلام والوكالة كما ينبغي. وقد حان وقت مضاعفة الجهود لإيجاد الظروف اللازمة لخلق سلام عادل ودائم في المنطقة. وهو يعتبر عمل الوكالة عنصراً أساسياً في حفظ جو يفضي إلى التحرك قدماً في عملية السلام. وهذه العملية تقرب مجئ اليوم الذي تستطيع فيه شعوب الشرق الأوسط (ومنهم من يعتمدون على الأنروا) أن تعيش حياة هانئة ومسالمة وعادية. وعلى أعضاء اللجنة عندما ينظرون في نصوص القرارات ويحددون مواقفهم أن يسألوا أنفسهم هل يريدون أن يكون دعمهم دعماً إيجابياً متطلعاً إلى الستقبل وللتقدم نحو سلام شامل ودائم، أم أنهم يريدون النظر إلى الوراء وتوزيع اللوم بطرق لا تؤدي إلا إلى تعقيد المفاوضات بين الأطراف.

٦٠ - السيد هولوهان (أيرلندا) : تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فقال إن الأنروا ظلت طوال سنوات كثيرة تقوم بمهمة صعبة هي مساعدة لاجئي فلسطين. وهي لم تمدهم فقط بالرزق وأساسيات المعيشة وإنما أيضاً قامت في السنوات الأخيرة بتجهيز وإدارة نسبة كبيرة من الهياكل الأساسية المادية في ميادين الإسكان والتعليم والصحة والتدريب المهني. ولولا الأنروا لزاد كثيراً تعقيد النتائج الاجتماعية والسياسية لمشكلة اللاجئين نتيجة الصراع في المنطقة.

٦١ - وأبدى عميق التزام الاتحاد الأوروبي بعملية السلام في الشرق الأوسط، وهو يدعو إلى استئناف المفاوضات على أساس المبادئ التي قبلها كلا الطرفين بمقتضى اتفاقات مدريد وأوسلو. ومما يشجع الاتحاد الأوروبي ذلك القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة الأخير في واشنطون لاستئناف المفاوضات في أرض إسرائيل. وقد كرر رؤساء حكومات الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم في دبلن يوم ٥ تشرين الأول/ أكتوبر الإعراب عن قلقهم إزاء الأحداث في الأراضي المحتلة، وأكدوا مجدداً استعدادهم للقيام بدور فعال في محاولات استئناف المفاوضات. وأوفدوا وزير خارجية أيرلندا في بعثة إلى إسرائيل وقطاع غزة لكي ينقل تأييد الاتحاد الأوروبي لمبدأ التعجيل بإنعاش عملية السلام. وفي ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر عين مجلس الوزراء خلال اجتماعه في لكسمبورغ السفير موراتينوس لكي يكون مبعوثاً للاتحاد في عملية السلام. وقد سافر ثلاثة من وزراء خارجية بلدان الاتحاد الأوروبي إلى دمشق وعمان وغزة والقاهرة بين ٩ و ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر، لمناقشات مع زعماء المنطقة.

٦٢ - ورأى أن المناخ السياسي المعاكس الذي سبَّب القلاقل بين الشعب الفلسطيني زاد تعقيد ظروف عمل الأنروا. بيد أن الوكالة تواصل عملها الهام وتؤدي مختلف برامجها في مجالات الصحة والتعليم والمساعدة الاجتماعية للاجئين. كما يسعد الاتحاد الأوروبي أن ينوه بأن نقل عمليات الأنروا من فيينا تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ٤٥/٤٩ ألف وقرار الأمين العام قد إكتمل فعلاً. وهذا الإجراء لا يؤثر في فعالية عمليات الوكالة أو في مساعداتها للاجئين الفلسطينيين في أنحاء المنطقة. ورأى أن نقل مقر عمليات الوكالة إلى المنطقة يعتبر في حد ذاته تعبيراً ملموساً عن الإيمان بعملية السلام. وهو يرحب في هذا الصدد بتقرير المفوض العام للأنروا، ويتطلع إلى زيادة الشفافية والمساءلة في عمل الوكالة.

٦٣ - ويلاحظ الاتحاد الأوروبي خطورة صعوبات الوكالة التي وصفها بالتفصيل تقرير المفوض العام. وواضح أن هذا الحال لا يؤدي إلا إلى تدهور نوعية خدمات الوكالة، وبالتالي تدنّي أحوال معيشة اللاجئين. كذلك فإن هذا الاتجاه قد يسئ إلى عملية السلام بأسرها. ورأى أن المجتمع الدولي مهدد بخطر خلق الانطباع بأن حرصه على حالة اللاجئين قد أخذ يتلاشى إذا لم يقدم التمويل الكافي لعمليات الوكالة باستمرار وبمعدل مناسب. وقال إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء هم المتبرعون الرئيسيون في السنوات الأخيرة، وحثَّ الدول الأخرى جميعاً، والدول الأغنى بالمنطقة خصوصاً، على زيادة تبرعاتها للوفاء بحاجات الأنروا المتزايدة.

٦٤ - ومضى قائلاً إن مجلس الاتحاد الأوروبي قد أقر في وقت سابق من عام ١٩٩٦ الإتفاقية التاسعة بين الاتحاد والأنروا بشأن مساعدة اللاجئين في بلدان الشرق الأدنى والتي مدتها ثلاث سنوات تبدأ عام ١٩٩٦ حتى ١٩٩٨. وهي تلزم الاتحاد بأن يدفع للوكالة قرابة ١٣٠ مليون دولار خلال تلك الفترة. والاتحاد الأوروبي في مجموعه أكبر مساهم للوكالة عند احتساب عدد المساهمات الثنائية للدول الأعضاء فيه وأيضاً تبرعات الاتحاد ذاته. إذ تبلغ نسبة تبرعاته ٤٣ في المائة من مجموع تبرعات عام ١٩٩٥. والمؤسف أن الأنروا وجدت نفسها رغم كل الجهود المشكورة للمفوض العام من أجل إدخار كل ما يمكن، في صعوبة مالية خطيرة في وقت سابق من ذلك العام. وقد استلزم الأمر عقد إجتماع طارئ لكبار المانحين في عمان في أيلول/ سبتمبر. لذلك يأمل الاتحاد أن تكون التبرعات المعقودة عام ١٩٩٦ كافية لتلبية كامل حاجات ميزانية ١٩٩٧ المقبلة.

٦٥ - وقد مدَّدت الجمعية العامة في ١٩٩٥ ولاية الأنروا مرة أخرى حتى عام ١٩٩٩. وعندما أقيمت الوكالة بادئ الأمر، لم يكن كثيرون يتوقعون أن تظل الوكالة موجودة طوال خمسين عاماً. بيد أنه تجدر الإشارة مع اقتراب الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأنروا إلى أنها أقيمت لتقديم مساعدة مؤقتة، ولم يكن الهدف منها أن تكون بديلة عن أي حل سياسي لمشكلة اللاجئين. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يتحقق هذا الحل السياسي كجزء من حل شامل عادل وباقٍ، وبحيث تستطيع الوكالة أن تنهي ولايتها وتنقل مهامها إلى السلطة الفلسطينية. كما يجب تزويد الأنروا بكافة الموارد اللازمة لأداء مهامها إلى حين إيجاد حل دائم للمشاكل السياسية التي سبَّبت ظهور اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

٦٦ - السيد خان (أمين اللجنة) : قال إن قائمة المتكلمين موضوعة على أساس طلبات كتابية أو طلبات شخصية من الوفود وفقاً للممارسة المتبعة.

٦٧ - السيد تيفوز (المراقب عن سويسرا) : قال إن الاحتمالات السياسية في الشرق الأوسط غير مشجعة. فالمؤسف أن الهوّة واسعة بين الواقع الحالي والآمال في المصالحة والسلام والرخاء التي أثارتها عملية السلام عام ١٩٩٣. كما أن أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية مستمرة في التدهور. والأنروا مضطرة بحكم هذه الظروف أن تؤدي مهام جديدة أوكلت إليها بعد بدء عملية السلام، لا سيما تلبية الحاجات الإنسانية المتزايدة، وتأمين المعدل الضروري من الخدمات للسكان الفلسطينيين والذي يأتي أحياناً في ظروف بالغة الصعوبة، يسهل النهوض بعملية السلام بمساعدة من مشاريع الاستثمار وخلق الوظائف، والمساعدة في إنشاء هيئات للدولة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي، وسد الحاجات المتزايدة رغم انخفاض موارد الميزانية.

٦٨ - وقد اتخذ المفوض العام للأنروا خطوات لتحسين نظام الوكالة في الإدارة، وساعدت على تمكين المانحين من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات. بيد أن اتخاذ القرارات ما زال يجري داخل اللجنة الاستشارية، والفريق العامل المعني بتمويل الأنروا، وفي الجلسات السنوية غير الرسمية للمانحين. وبدلاً من أن تكون اجتماعات المانحين محافل للنظر في اتجاهات عمل الوكالة فإنها كثيراً ما تتناول قضايا ثانوية في مجال الميزانية أو السياسة. ولهذا يؤيد وفده جهود الأنروا في إقامة جهاز أجدى لاتخاذ القرارات على أساس المعايير والمناهج الإدارية العصرية، بسبب نقص الدعم من المانحين. ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، مثلان جيدان في هذا الشأن. واقتداء بهاتين الهيئتين، تستطيع الأنروا أن تضع لنفسها مناهجها الخاصة في تخطيط العمل والميزانية، ورصد تقييم النتائج. وستكون هذه المناهج أساساً لمناقشة مفتوحة متعمقة وبناءة لأهداف وإمكانيات وأولويات النشاط التنفيذي للأنروا. وحيث أن الأنروا منظمة تتوقف عليها حياة الآف من اللاجئين الفلسطينيين، ينبغي أن تبذل كل ما يمكن لتحسين عملها. وتنوي سويسرا أن تسدي كامل دعمها للأنروا في مجال العمليات والإصلاح الهيكلي.

٦٩ - الأسقف الأكبر مارتينو (المراقب عن القاصد الرسولي) : قال إن وفده قلق من تدهور الرغبة السياسية في إعادة السلام إلى الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. ورأى أن العنف وتصدع الحوار يمنعان نجاح حل الخلافات بين الشعبين. وقد ساهمت الحالة التي تلت إغلاق الضفة الغربية في تفشي البطالة بين اللاجئين، وقوضت عملية التعليم في المدارس، وأضرت بالرعاية الصحية بسبب صعوبة الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية والرعاية الطارئة. كما أن الحالة أثرت في حرية العبادة. ومع أن المقدسات الدينية في القدس مفتوحة للحجاج فإن الفلسطينيين المحليين لا يستطيعون حضور الصلوات الدينية في القدس الشريف.

٧٠ - وأشار إلى أن بطريرك الروم الكاثوليك في القدس قد ذكر عند حديثه عن حالة القدس أن من واجب المتفاوضين الاجتماع ليتحادثوا ويحلوا مشكلة القدس، رغم كل صعوباتها. وفي نفس الوقت، كرر إعرابه عن أن القدس ستظل دائماً مدينة لشعبين وثلاثة أديان هي اليهودية والمسيحية والإسلام. وبعبارة أخرى، لا يمكن لأحد أن يدعي بمفرده ملكيتها باسم هذا الدين أو ذاك، أو باسم الأسبقية التاريخية أو بالتفوق العددي. وواضح في هذه المسألة المعقدة أن على المتفاوضين باسم الفلسطينيين والإسرائيليين أن يكونوا أشد حرصاً على اتباع حلول عادلة للقضية بسبب الوضع الخاص اللازم لمدينة القدس. كما يلزم النظر في مسألة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومصادرة الأراضي باسم الأمن قد يصبح مدعاة للظلم وانتهاك حقوق الفلسطينيين المقيمين على تلك الأرض.

٧١ - وأثنى وفده على جهود المتفاوضين لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح. فالسلام وحده هو الذي يأتي بالأمن للشعبين، ولا بد لهذا السلام أن يقوم على العدل واحترام كافة حقوق الإنسان، لا سيما حرية العبادة. ويؤكد القاصد الرسولي على ضرورة إجراء مفاوضات مكثفة ومستمرة لتحقيق السلام والعدل، كما يدين علامات الاستفزاز واللجوء إلى العنف والإرهاب.

٧٢ - وأخيراً قال إن القاصد الرسولي الذي يعمل من خلال البعثة البابوية في فلسطين قد ساعد اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة منذ عام ١٩٤٨، وكثيراً ما جرى ذلك بالتعاون الوثيق مع الأنروا. كذلك هناك وكالات مانحة سخية مثل أبرشية كبير أساقفة كولونيا، ومؤسسة كاريتاس الدولية، ورابطة الرعاية الكاثوليكية في الشرق الأدنى، ومؤسسة بيت لحم لمساعدة الأطفال، وصندوق مكافحة المجاعة والمرض في العالم (Misereor)، وبعثة العمل الكاثوليكي الدولي (Missio)، وهي تهيء الأموال اللازمة للغذاء والإيواء والتعليم، وتقدم المساعدة الطبية للمحتاجين. وخبرتها جميعا في تناول مشكلة اللاجئين تقنع القاصد الرسولي بأن جميع المفاوضات ستكون عبثاً بدون إتاحة أموال كافية لمجتمعات الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية. ومن واجب المجتمع الدولي أن يؤدي التزاماته المالية نحو الفلسطينيين لكي يتسنى إيجاد وظائف يتكسب منها أهالي غزة والضفة الغربية. وهذا الأمر طريق لضمان أمن إسرائيل. وواضح أن أي تحقيق سريع وملموس لإحكام الاتفاقات يسهل عملية السلام. ومن ناحية أخرى، فإن استمرار وزيادة الصعوبات لا تخدم سوى معارضي عملية السلام. وبوسع المجتمع الدولي أن يقوم بدور رئيسي في التماس السلام في الشرق الأدنى إذا أبدى دعماً ملموساً لتحقيقه.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥